التعليم الجامعى والطبقة الاجتماعية فى مصر

(دراســـــة ميدانية)

د. سعيد محمود مرسى عطيه
مدرس أصول التربية بكلية التربية
جامعة الزقازيق

أولا : الاطار العام للدراسة

١- مقدمة :

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان فى أى مجتمع من المجتمعات ، وفى أى زمان ومكان ، ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيداتها أصبح حق الإنسان فى أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم من الحقوق الاساسية التى نصت عليها المواثيق الدوليه والتى تضمنتها الدساتير العربية ، فضلا على ما أرسته الديانات السماوية من الحث على التعليم والتعلم (١: ١٤٣).

ومع التقدم العلمى والتكنولوجى المتزايد اصبح التعليم من أهم ضرورات الحياة ليس فقط للفرد بل لأمن المجتمع وتقدمه ، وقد أكد ذلك ما جاء فى وثيقة أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية ، حيث نصت على أن التعليم فرصة وحق للجميع ولا يمكن أن نتوقع لأى طفل أن ينجح ويحقق ذاته إذا ما حرم من حقه وفرصته فى التعليم ، والتعليم لا يحدد فقط أى التلاميذ سينجحون فى حياتهم ، بل أيضا أى الامم سوف تزدهر وتتقدم (٢: ٤٨).

وقد تأكد ذلك أيضا فى مشروع مبارك القومى للتعليم ، حيث نص الخطاب الرسمى على أننا ونحن على عتبات القرن الحادى والعشرين يفرض على سياسة التعليم الواعية أن تتحرك بسرعة وفاعلية لتلحق بثورة المعلومات والتكنولوجيا ، لأن من يفقد فى هذا السباق العلمى والتكنولوجى مكانته لن يفقد فقط صدارته ، وإنما سوف يفقد قبل ذلك إرادته (٣: ١٨).

ومن قبل ذلك أكدت استراتيجية تطوير التعليم فى مصر على أهمية تحقيق الديمقراطية فى التعليم كما ارساه الدستور وحدد مضمون الحق فى التعليم " بأن يكون لكل مواطن الحق فى أن يتلقى قدراً ونوعاً من التعليم يتناسب مع ميوله ومواهبه وقدراته ، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى القانون وضعها تنظيما لهذا الحق ، بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه، كل ذلك شريطه الا تخل النصوص التى يضعها القانون فى مجال هذا التنظيم بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، وقد نصت المادة (٨) من الدستور على أن " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين" ، ونصت المادة (٤٠) من هذا الدستور على أن : " المواطنيين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامه لا تمييز بينهم فى ذلك، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " وقد أقر الدستور مجانية التعليم فى المادة (٢٠) ليصبح التعليم حق لجميع أبناء الأمة بصرف النظر عن إنتماءاتهم المختلفة ، وأصبح مبدأ الديمقراطية فى التعليم مكفول للجميع بحيث لا يحول الفقر دون الحصول على حق التعليم (٤: ١٧، ١٨).

ومنذ ذلك الحين تزايد الاقبال على التعليم بصفة عامه، والاقبال على التعليم العالى والجامعى بصفة خاصة . وأمام الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم ، اتجهت الدولة إلى التوسع فى قاعدة التعليم الجامعى، وذلك بإنشاء الجامعات الاقليمية، بعد أن اصبحت الجامعات الأم غير قادرة على استيعاب الناجحين فى الثانوية العامة وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنه ١٩٧٥ (٥: ٨٤: ٩٥).

وبعد أن حققت سياسة القبول فى التعليم الجامعى مكاسب تعليمية لجميع فئات المجتمع أعتمدت على القدرة العقلية والكفاءة والمجموع كمعيار للقبول فى الجامعات ، إلا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت سياسة الانفتاح الاقتصادى والخصخصة فى مجالات الانتاج والخدمات ، أدت إلى نحو الاتجاه نمو التعليم الخاص فى مراحل التعليم العام، ثم تلا ذلك الاتجاه نحو الخصخصه فى التعليم العالى والجامعى ، والذى انتهى بصدور قرار رئيس الجمهورية بالموافقة على أنشاء جامعات خاصة بموجب القانون رقم (١٠١) لسنه ١٩٩٢ (٦: ١١، ١٤).

ويعتبر ذلك الاتجاه بمثابة تحول خطير فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى مما قد ينتج عنه من تأثيرات سلبيه على التماسك الاجتماعى ، وتكريس الطبقية الاجتماعية والتعليميه فى المجتمع.

والدراسة الحالية تستوضح علاقة التعليم الجامعى بالطبقة الاجتماعية فى مصر وخاصة بعد أن أصاب السياسة التعليمية فى التعليم الجامعى الخلل والقصور فى تحقيق ديمقراطية التعليم، لتحقيق مبدأ التعليم الجامعى للأكثر كفاءة والاكثر جدارة علمية ، ولكى يتحقق للجميع تكافؤ فى الفرص التعليمية ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاجابة عن مجموعة من الاسئلة البحثية :-

٢- الأسئلة البحثية للدراسة :

تتحدد الاسئلة البحثية للدراسة فيما يلى :-

١- ما مفهوم الطبقة الاجتماعية وما محدادتها؟

٢ - ما التقسيم الطبقى للمجتمع المصرى ؟ وما محددات الطبقة فى كل محاولات التقسيم؟

٣- ما علاقة سياسة التعليم الجامعى بالطبقات الاجتماعية ؟.

٤- هل توجد علاقة بين توزيع الطلاب على الكليات الجامعية المختلفة وبين طبقاتهم الاجتماعية ؟

٣- منهج الدراسة وأدواتها :

يقوم الباحث بدراسة لمفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدداتها وعلاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية من خلال أدبيات علم الاجتماع والإجتماع التربوى كاطار نظرى للدراسة.

ثم بعد ذلك يقوم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية والتى طبقت فيها استمارت المستوى الاجتماعى الاقتصادى* بجامعة الزقازيق بغية التعرف على كيفية توزيع الطلاب فى جامعة الزقازيق وفقا لانتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية ، لاستجلاء علاقة هذا التوزيع بالطبقة الاجتماعية.

٤- منطلقات الدراسة :

- يعتبر التعليم العالى والجامعى أحد أهم العوامل التى تحدث حراكا اجتماعيا ومهنيا لابناء الطبقات المختلفة.
- أن التذبذب فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى بالانفتاح تارة والانحصار تارة أخرى قد أثر على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى.
- إن إنشاء جامعات خاصة يؤثر على بنية الطبقات الاجتماعية فى المستقبل.

ثانيا : الاطار النظرى للدراسة :

(أ) ما مفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدداتها :

إختلفت أدبيات علم الإجتماع فى مفهوم الطبقة الاجتماعية باختلاف المذاهب النظرية والايديولجيات الحاكمه فى هذا المجال ، لذا سوف نتناول مفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدادتها من خلال استعراض هذا المفهوم عند اتجاهين من أهم الاتجاهات النظريه وهما الاتجاه الراديكالى ، والاتجاه الوظيفى :

---

* عبد العزيز السيد الشخص : مقياس تقدير المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للاسرة المصرية المعدل : دراسة مقارنة بين عقدى السبعينيات والثمانينات ، دراسات تربوية المجلد الثالث ، الجزء (٢) مايو ١٩٨٨

١- مفهوم الطبقة ومحدادتها وفقا للاتجاه الراديكالى :-

إرتبط مفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدادتها وفقا لهذا الاتجاه بمدى السيطرة على ملكية وسائل الانتاج ، لأن الثروة وملكية وسائل الانتاج هى التى تحدد شكل التنظيم الاجتماعى والطبقى فى المجتمع ، لذا نجد "لينين" قد عرف الطبقة بأنها " مجموعة كبيره من الناس تتميز بمكانها فى نظام الانتاج الاجتماعى ، المحدد تاريخيا وبعلاقتها الى تثبت فى الغالب وتصاغ فى القوانين وبوسائل الانتاج ، وبدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى أساليب حصولها على ذلك النصيب من الثروة الاجتماعية الذى تمتلكه ومقاديره (٧- ١٦٩).

ويرى "**ماركس**" أن دائما فى أى مجتمع طبقى، طبقتين اجتماعيتين اساسيتين ، ففى المجتمع الرأسمالى مثلا هناك الملاك الرأسماليون أو " **البرجوازيه**" والذين لا يملكون سوى قوة عملهم " البروليتاريا " وهناك صراع طبقى بين هاتين الطبقتين ، بحكم تناقض مصالحهما ، فالعمال هم الذين ينتجون القيم من خلال عملهم وجهودهم ، فى الوقت الذى ينتزع فيه من لا يعملون (الرأسماليون).فائض القيمة . ويحدد " ماركس" أنه لن يحل الصراع إلا من خلال الثورة على هذا النظام الانتاجى الذى يقوم على الاستغلال (٨- ١٠٧).

ويؤكد " **ماركس**" أن الصراع الطبقى فى المجتمع فى أى مرحلة تاريخيه كان هو الظاهره الفعاله والمحركه للتاريخ ، والمؤدية إلى إنتقال المجتمع من نظام وتكوين إلى آخر عبر مسيرته التاريخيه (٩ : ١٠٨) وتعد الملكية فى نظر " **ماركس**" -كمصدر للدخل - معيارا موضوعيا لقياس الطبقة ، وبناء على ذلك فالمجتمع الرأسمالى يحوى طبقتين : الطبقة المالكه ، وطبقة العمال (١٠ : ٢٧٦ - ٢٧٧).

ويتحدد مفهوم الطبقة عند " **ماركس**" عندما يحلل العلاقات الاجتماعية غير المتوازنه بالتبادل غير العادل فى مجال السوق ، وهى العمليه التى يحصل بها صاحب رأس المال على العمالة والسيطرة والتحكم ، وكل هذه العناصر هى التى تمكن صاحب العمل من الحصول على مكاسب عالية من خلال عملية الاستغلال(١١: ١٤).

فالمجتمع ينقسم الى طبقتين طبقة حاكمه ومسيطره وهى التى تملك وسائل الانتاج ، وطبقة عامله مستغلة ولا يمكن تغيير هذه العلاقة إلا بالصراع الطبقى الذى هو الوسيلة الوحيدة للتغيير.

وقد تحددت معايير الطبقة وفقا لهذا الاتجاه بناء على نمط العلاقات الاجتماعية وإرتباطها بوسائل الانتاج وأسلوب الاستثمار والوعى ، ثم التنظيم السياسى ، ويرى " **أولمان**" Olman

أن الخط المشترك الذى يرتبط بكل هذه المعايير هو تلك الخصومة أو العداء التى تكنها كل طبقة للطبقة المنافسه لها . (١٢: ٣٧).

ويرى " **ميلز رايت** " Mills Wright أن نموذج " ماركس " فى التقسيم الطبقى فى المجتمع يلغى كل اعتبارات المكانه ، ويحدد وضع الافراد فى ضوء علاقاتهم بوسائل الانتاج فقط، ويقرر " ميلز" أنه لا يمكن الاستغناء عن الملكية كمعيار موضوعى لقياس التدرج فى المجتمع الرأسمالى، غير أن الملكية وحدها غير كافية ومضلله حتى فى فهم التدرج الاقتصادى، لأنه لا يمكن أن نحدد مكانه أفراد الطبقة الوسطى ، ونضم معهم عمال الصناعة فى طبقة واحده، وبذلك يصبح الدخل معيارا أخر بجانب الملكية فى تحديد المستوى الطبقى (١٣: ١٠٤).

وينتقد " **رالف داهر ندروف**" Daher Ndrof تفسير الصراع عند "**ماركس** " بقوله :(أن هناك ارتباط بين القوة والسلطه والأدوار الاجتماعية ، وأن الناس أما أن يكونوا فى مراكز مسطيرة ومتحكمه ، أو أن يكونوا خاضعين وتابعين للأخرين ، وهذا مصدر أساسى من مصادر الصراع الاجتماعى بوصفه عاملا حاسما فى التغير الاجتماعى ، وليس الصراع بالمعنى الذى ذهب إليه ' ماركس' (١٤: ١٨).

٢- مفهوم الطبقة ومحدداتها وفقا للاتجاه الوظيفى :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن البناء الطبقى قد تعرض لتغيرات جذرية وأن هذه التغيرات قد أدت إلى ظهور مجتمع أصبحت فيه الفروق الطبقية أقل تمييزاً والحواجز بين الطبقات أقل صلابه ، والمعارضه والصراع ، بين الطبقات أقل حدة ، والوعى بعضوية الطبقة أقل شدة وأقل أهمية.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها :

إرتفاع مستوى المعيشة بشكل مستمر وسريع ، وتقدم التكنولوجيا ، وما صاحب ذلك من تغيرات فى تنظيم الانتاج ، واعادة توزيع الثروه والدخل ، والذى نتج فى جانب منه عن التوسع فى الخدمات الاجتماعية وإرتفاع معدلات الحراك الاجتماعى بسبب التوسع فى فرص التعليم.

ويشير لما سبق كل من " جالبراث" "وبوستان" "وريمون أرون" :٥:

ويرفض ماكس " **فيبر**" Max Weber أن تكون ملكية أدوات الانتاج هى المحدد الوحيد للوضع الطبقى ، ورفض أيضا مساله صراع الطبقات محللا ذلك بأن " النمو الاقتصادى وتزايد الرخاء قد غير من طابع العلاقات بين الطبقات ، حتى وإن لم تتغير المواقع النسبية لهذه الطبقات فى تدرج الدخل والثروة.

ويتفق كل من " **آرون**" " **وجالبراث**" فى أن الزيادة العامة فى الثروة قد ضيقت الفجوة بين أشكال الحياه المختلفه.

وقد أخذ هذا الرأى صورة أكثر تحديدا فى فكرة " تبرجز الطبقه العاملة " بمعنى أن استيعاب الطبقة العاملة الميسورة الحال داخل الطبقة الوسطى ، من حيث موقفها الاقتصادى ، وأسلوب حياتها ، وقيمها الثقافية (١٦: ١٥١).

وتبرز هذه الآراء التدرج الطبقى ، واختفاء الصراع بين الطبقات، وقد حدد"**فيبر**" مفهومة للطبقة فى قولة " اننا نتحدث عن الطبقة حينما تشترك مجموعة من الافراد فى مظهر معين من مظاهر الحياة إلى المدى الذى يكون هذا المظهر متمثلا بشكل واضح فى المصالح الاقتصادية التى يعبر عنها امتلاك السلع وفرص الدخل ، والتى تتحدد بدورها بظروف السلع وسوق العمل،(١٦ : ٢٧٢) ويؤكد " فيبر" بأن تحقيق قدر من المساواة فى الظروف الاجتماعية يعتبر شيئا ضروريا لنمو (البيروقراطية) ، طالما أن إدخال موظفين جدد وفق الاساس الصارم للقدرة والمؤهلات يمكن تحقيقه فقط عندما تتاح لكل المواطنين - من حيث المبدء - سبل الوصول إلى الوظيفة العامة، بدلال من قصرها على أعضاء شريحة إجتماعية بعينها (١٧).

ويقسم " ماكس فيبر" الطبقات فى المجتمع إلى طبقتين هما : (الطبقات التى تملك" Ownership classes والطبقات التى تكتسب AquisitionClasses والطبقات الأولى هى صاحبة رأس المال والى تحقق عوائدها المادية من خلال استغلال رأس المال:

أما الطبقات الثانية فهى المكتسبه لعوائد مادية من خلال تقديم خدماتهم " للسوق" .

وينطوى هذا التقسيم على تدرج طبقى فى عدد لامتناهى من الطبقات ،ويرتبط بكل طبقة مكانه اجتماعية معينة (80 -68 .P.P : 18).

ومن هنا يرى " **فيبر**" أن امتلاك الثروة ليس كافيا لتحقيق وضع اجتماعى مرموق، وكذلك الفقر لا يمنع الأفراد من تحقيق مكانه اجتماعية عالية ، فالمكانة الاجتماعية لها محدداتها التى تتعدى التفسير الاحادى لها كما فعل ماركس فى مفهومه للطبقة ومحدداتها.

وفى نفس الاتجاه يرى "**بارتيو** " أن المجتمع بمثل نسقا أو كل يتكون من أجزاء أو عناصر يعتمد كل منها على الأخر، بحيث أن أى تغير فى أحد الأجزاء يؤدى الى تغيرات فى بقية الأجزاء، وعناصر النسق فى رأى " **باريتو**" هى الأفراد ومصالحهم ودوافعهم وعواطفهم ، والذى يحدد شكل النسق هى عناصرة الداخلية أى الرواسب والمشتقات التى ترتبط بالغرائز والدوافع وهى تؤثر على شكل النسق أكثر من العوامل الخارجية مثل البينه الطبيعية والمجتمعات الأخرى.

ويفسر " باريتو" التمايز الطبقى سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات بقوله :"أن هذه الرواسب ليست موزعة بالتساوى بين الأفراد أو بين الطبقات الاجتماعية أو بين المجتمعات.

ويرتبط التفوق لدى الأفراد أو الجماعات فى المجتمع بقوة الرواسب ويرتبط التخلف والتبعية بضعف هذه الرواسب (١٩ : ١٣٧ -١٣٨) .

ويؤكد هذه الاتجاه على أن تطور الدولة ووظائفها وتزايد عدد موظفيها ومهامهم، والتعقيد المتزايد " للمنظمات " (المؤسسات والأدارات) وتنوع أنماط التنظيم ، تؤدى إلى أن نظام المواقع الاجتماعية والمهنية لا يمكن أن يقتصر على عدد صغير من الطبقات الاجتماعية (٢٠ : ١٨٢).

ويتضح مما سبق أن مفهوم الطبقة ومحدداتها يختلف باختلاف الاتجاهات النظرية فى هذا المجال.

(ب) محاولات التقسيم الطبقى للمجتمع المصرى :(الطبقة ومحدداتها فى محاولات التقسيم):

أوضحت الدراسات الاجتماعية التى إهتمت بدراسة البنية الطبقية للمجتمع المصرى أن معظم هذه المحاولات تبنت الاتجاه المادى ، وثانيا وبدرجة أقل من أنصار محاولات التوفيق بين الاتجاهات المنهجية ، وبدرجة قليلة جداً من أنصار الفكر الوظيفى ، وذلك بحكم الفلسفة والمنطلقات المعرفيه التى تقوم عليها هذه النظرية التى تهتم بالتدريج الاجتماعى والحراك أو النقل الفردى بين الدرجات الاجماعية (٢١ : ١٠٤).

١ - محددات الطبقة الاجتماعية كما تناولتها الدراسات التى تبنت الاتجاه المادى:-

اهتمت معظم الدراسات التى تبنت الاتجاه المادى بالتمييز بين العلاقات الانتاجية الجوهرية والعلاقات الأخرى القانونية ، وبين شكل الملكية ومضمونها ، وبين الخصائص الإنتاجية المتمثله فى قوى وعلاقات الانتاج.

وبالتالى جاء تقسيمها للطبقات الاجتماعية مصطبغاً بالصبغة المادية ، فصنفت الطبقات الاجتماعية فى مصر إلى طبقات اساسية ، تمثلت المحددات المادية فى سيطرة الطبقة أو عدم سيطرتها على وسائل الانتاج، وتختلف مؤشرات وجودها فى توافرها أو انخفاض ، ووعيها بمصالحها كما يلى :

- الطبقة المحلية المسيطرة :

وتتكون من شريحتين هما : الملاك العقاريون ، والبرجوازيون الكبار ، مع إعطاء الغلبة العددية للملاك العقاريين.

- طبقة البرجوازية المتوسطة :

وتقع فى مركز اجتماعى وسيط بين الطبقة المسيطرة بين البروليتاريا ، ونصف البروليتاريا، وتتألف هذه البرجوازيه المتوسطه من المراتب الريفيه والمدنية التى تكتسب ثرواتها من استغلال الأخرين.

- طبقة البروليتاريا والجماهير ذات الوضع البروليتارو :

وهى الأكثر عدداً فى المجتمع، وهى مقطوعة الصلة بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

وفى محاولة أخرى تبنت نفس الاتجاه ، تم تقسيم الطبقات فى المجتمع المصرى الى الطبقات التالية :(٢٢).

- طبقة البرجوازية الاقطاعية :

وتم تحديدها على أساس أساليبها فى الاستغلال وقيمها وملامح وعيها.

- طبقة البورجوازية المتوسطة :

ومركز ثقلها فى المدينة ، وتتكون من المثقفين والمهنيين ورجال الأعمال الحرة، أما فى القرية فقد تركزت فى أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم ، وقد قسمهم إلى فئتن : دنيا (٥: ٢٠ فدان)وعليا (من ٢٠ : ٥٠ فدان).

- البورجوازية البيروقراطية :

والمتمثلة فى كبار ضباط الجيش وكبار الموظفين المدنيين.

- البروجوازية الصغيرة :

وصغار الفلاحين، ولها فئات وفروع أربعة هى :

فرع يعيش على استغلال عمل مأجور لا يتجاوز خمسة أفراد .

وفرع ثان يعيش من مهارة ثقافية أو فنية .

وفرع ثالث يملك وحدة انتاجية صغيرة كورشة أو عمل تجارى صغير أو مساحة أرض لا تتجاوز خمسة أفدنة.

والفرع الأخير يمثل المرتبه العليا من المثقفين والاداريين.

- العمال وأشباه العمال :

وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الريف والمدنية وغالبيتها من العاملين فى مجال الحرف والتجارة والخدمات.

وقد أوضحت هذه الدراسة أثر قرارات ١٩٦١ الخاصة بقوانين الاصلاح الزراعى فى تقليص حاد فى أوضاع الطبقة البورجوازية الاقطاعية ، وفى الوقت نفسه تمكنت البورجوازيه البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى ، وحصلت طبقة العمال والفلاحين على مكاسب واضحه.

٢- الدراسات التى اهتمت بدراسة التكوين الطبقى للمجتمع المصرى بصوره شموليه منها:

المحاولة التى وردت فى أعمال المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٠ (٢٣: ١١١ - ١١٣).

وقد تناولت التصنيف الطبقى للمجتمع المصرى فى قسمين هما :

القسم الأول : تصنيف الطبقات الاجتماعية فى الريف ويشتمل على :

١- الطبقة الرأسمالية والتى تتألف من أصحاب الملكيات الكبيرة والذين يملكن عشرين فدانا فأكثر والمزارعين الأغنياء الذين يملكون من (١٠ - ٢٠ فدان)، ثم كبار تجار العقارات.

٢- الطبقة المتوسطة وهى الحائزه على (٥ - ١٠ أفدنه) .

٣- طبقة صغار الفلاحين والملاك الحائزين على أقل من خمسة أفدنه.

٤- طبقة فقراء الريف وهى الحائزه لاقل من فدانين.

٥- الطبقة الصغيرة من المعدمين وأشباه المعدمين ، وتضم الاجراء والعمال الحكوميين وعمال التراحيل والعمال الموسمين ، وهى تقوم بتأجير قوة عملها للغير، وتضم ذوى العاهات والأرامل وكبار السن.

القسم الثانى : تصنيف الطبقات الاجتماعة فى الحضر ويشتمل على :

١- الطبقة الرأسمالية العليا:

وتضم كبار الملاك العقاريين وأصحاب الشركات والفنادق الكبرى ، ودور اللهو ، المطاعم الفاخرة ، ورجال الإعمال وأصحاب الشركات الاستمارية والمقاولين والموردين ، وتجار الجملة ، وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير وكبار الفنيين والمستثمرين فى المناطق الحرة، والمشتغلين بالاعمال الفنية والاعلامية ، وأصحاب المصانع الخصة المتوسطه (كمصانع النسيج والملابس والجلود والأثاث).

وأخيراً كبار رجال الدولة والموظفين كالوزراء وأصحاب الكوادر السياسية والشرائح العليا من رجال الإدارة وكبار رجال القوات المسلحة والشرطه، وأصحاب المهن الحرة ، وبعض اساتذة الجامعات ، وكبار الاطباء ، ورجال الدين.

٢- الطبقة الوسطى :

وتتكون من أصحاب الورش والمتاجر التى تضم أقل من خمسة عمال، ومتوسطى الموظفين ، والحرفيين المهرة وفئة الأدارة فى المصانع والشركات ، ومعظم العاملين فى قطاعات الخدمات كالمدرسين والفنانين والمهندسين ورجال الدين.

٣- الطبقة العاملة وصغار العمال:

وتشمل العمال أنصاف المهرة وغير المهرة وعمال الخدمات فى الحكومه والقطاع العام والورش الصغيرة واصحاب المحال التجارية.

٤- فقراء المدينة :

وتضم عمال اليومية ممن يعانون من البطالة المقنعة ، والمعطلين عن العمل والباعة الجائلن والعمال غير المهرة الذين ليس لهم مقر ثابت ، بالاضافة إلى ذوى العاهات والأرامل ومن فى حكمهم ، ممن يحصلون على مساعدات حكومية .

جـ- سياسة التعليم الجامعى والطبقة الاجتماعية فى مصر :

والذى لا شك فيه أنه لا يمكن الحديث عن علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية دون تحليل السياسة التعليمية والتى تتضمن تطبيقات لفلسفة واتجاه المجتمع نحو قضايا العدالة الاجتماعية والاستحقاق ، وتكافؤ الفرص التعليمية والاجتماعية .

ولما كان التعليم الجامعى يمثل قمة السلم التعليمى وله علاقة مباشرة بتوزيع الأفراد على المراكز الاجتماعية فى المجتمع ، وبالتالى فهو من أهم محددات الطبقة الاجتماعية ، كما أوضحته الاتجاهات النظرية فى هذا المجال، وكذلك محاولات التقسيم الطبقى فى المجتمع المصرى والأسس النظرية والمنهجية التى استندت إليها.

لذا كان من الضرورى التعرض لسياسة التعليم الجامعى للتعرف على أنعكاسها على الطبقة الاجتماعية ، كما سيوضح ذلك فيما يلى :

" ان مفهوم السياسة التعليمية فى أى مجتمع من المجتمعات يعنى فى جملته تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التى ينتظم فيها التعليم وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل.

لذا فالسياسة التعليمية مجموعة من المبادى التى يقوم عليها التعليم ، وتحدد أطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه من خلال البيانات والوثائق الرسمية والاجراءات التى تتحدد فيها اتجاهات الدولة فى التعليم (٢٤: ٣٥٩)

ومنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدور الدستور فقد أقر مجانية التعليم فى المادة رقم (٢٠) ليصبح التعليم حقا لجميع أبناء الأمة بصرف النظر عن انتماءاتهم المختلفة.

وأصبح مبدأ الديمقراطية فى التعليم مكفول للجميع بحيث لا يحول الفقر دون الحصول على حق للتعليم فلا تميز لأحد على آخر بسبب قدرته المالية ، وإنما التميز فقط فى الجدية والقدرة الفكرية (٢٥ : ١٧ - ١٨).

ومن ذلك الحين تزايد الاقبال على التعليم بصفة عامة والاقبال على التعليم العالى والجامعى بصفة خاصة.

وأمام الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى ، إتجهت الدولة إلى التوسع فى قاعدة التعليم الجامعى ، وذلك بانشاء الجامعات الاقليمية ، بعد أن أصبحت الجامعات الأم غير قادرة على استيعاب الناجحين فى الثانوية العامه، وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ م حتى بلغ عدد الجامعات الحكومية (١١) جامعة ويبلغ عدد كلياتها (١٧٤) كلية جامعية ويتبعها (٢١) معهد عالى بالاضافة الى جامعة الازهر الشريف بكلياتها وفروعها المختلفه ، بالاضافة الى كليات ومعاهد التعليم العالى ومنها (١٧) كليه للتربية النوعية وكليتان لرياض الاطفال ، والعديد من المعاهد العليا ، وفوق المتوسطه، والتى تنتشر فى جميع أرجاء الوطن ، التى تستقبل جميع الطلاب المصريين الناجحين فى الثانوية العامه، وعن طريق مكتب التنسيق (٢٦ : ٨٤ : ٩٥).

وتعطى مؤشرات القبول بالجامعات أن أعلى معدل للقبول كان عام ٨٣/ ١٩٨٤ حيث بلغ عدد الطلاب المقبولين بالجامعات ٩٣٤٨٦ طالبا وطالبة ، وبعد ذلك بدأت مؤشرات القبول فى التراجع فأصبح ٨٦٤٤٠ فى العام الذى يليه وذلك ترشيدا لسياسات القبول بشكل لم يكن موجوداً منذ الخمسينات،وذلك لربط سياسة القبول بالجامعات ، وفقا لاحتياجات قطاعات العمل المختلفة من القوى العاملة من كل تخصص (٢٧: ٧٢ - ٧٣).

ومما لا شك فيه أن سياسة القبول بالتعليم الجامعى المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى فترة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب اكتوبر قد حققت مكاسب تعليمية متنامية لجميع فئات المجتمع بحيث مثلت القدرة العقلية والكفاءة فى الحصول على المجموع معياراً محايدا للقبول بالجامعات، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى بعد حرب اكتوبر قد حققت مكاسب تعليمية متنامية لجميع فئات المجتمع بحيث مثلت القدرة العقلية والكفاءة فى الحصول على المجموع معياراً محايداً للقبول فى الجامعات ، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت الانفتاح الاقتصادى وبزوغ فئات مستفيدة شكلت قوى ضاغطة ، أدت

إلى نمو التعليم الخاص، بدأت بالتعليم الخاص فى مراحل التعليم العام، ثم أخذ هذا الاتجاه ينمو حتى أصدر الرئيس مبارك قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م . بشأن إنشاء الجامعات الخاصة برئاسة الجمهورية فى (٢٢) يوليو ١٩٩٢،وتم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية (٢٨ : ١١- ١٤).

وكان ذلك بداية لفتح الباب أمام خصخصة التعليم الجامعى أمام القطاع الخاص - بالمشاركه الخارجية والاجنبية - لأدارة وتمويل مؤسسات خاصة للتعليم العالى والجامعى ليكون تعليما طبقيا لفئات غنية معينة لا تملك الكفاءه والقدرة العلمية ، مع الابقاء على التعليم الجامعى والعالى العام ليكون تعليما لفئات الشعب الأخرى،الأمر الذى ستكون له تأثيراته السلبية على كفاءة التعليم العام إلى جانب تأثيراته السلبيه على التماسك الاجتماعى من ناحية وتكريس الطبقية الاجتماعية والتعليمية من ناحية أخرى (٢٩: ١١٨).

خاصة أن الاقبال على التعليم الجامعى له بعد طبقى وهو رغبة الملتحقين بالتعليم الجامعى فى تحقيق مركز اجتماعى أفضل والحصول على شهادة ووظيفة عليا لرفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى ، كما تؤكد ذلك العديد من الدراسات (٣٠ : ٤٥ : ٤٦).

وقد لاقت فكرة التعليم الجامعى الخاص قبولاً من بعض الفئات ومعارضه من بعض الفئات الاخرى وقد استند الفكر المؤيد الى عدة مبررات منها :

١- أن التعليم الجامعى والعالى فى مصر يحتاج إلى مزيد من التوسع ، لإتاحة فرص أكبر للحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها للإلتحاق بالتعليم العالى خاصة أن نسبة الملتحقين به مازالت أقل من النسب المتعارف عليها من شريحة السن ١٨ : ٢٣ سنه والتى تتراوح فى معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ما بين ٣٠ : ٥٠٪ بينما لم تصل فى مصر حتى الآن إلا إلى حوالى ١٥٪ فى أعلى حالتها.

٢- أن توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة ، فى الجامعات والمعاهد العليا القائمة، يعتريه خلل واضح ، إذ يركز على التخصصات النظرية نظرا لإرتفاع تكلفة التعليم الجامعى فى التخصصات والكليات العملية.

٣- أن هناك إجماع على أن التعليم الجامعى القائم فى مصر يحتاج إلى إصلاح جذرى، ويتطلب ذلك نفقات طائلة ، ممايستوجب إلا يلتحق بهذا النوع من التعليم إلا الطلاب ذوى القدرات المناسبة لمواصلة التعليم الجامعى وفى حدود الأمكانات الحقيقة للكليات القائمة .

٤- أنه لا يوجد ما يحول دستوريا دون إنشاء مثل هذه الجامعات ، حيث إن نص المادة (٢٠) من الدستور يقضى بما يلى :

"أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة "

فإذا ما أنشئت جامعات خاصة أو أهليه فلا يوجد ما يمنع ذلك (٣١: ١٨٩ ، ١٩٠).

٥- هناك اتفاق عام على ضرورة ألا يكون في إنشاء الجامعات الخاصة إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص ، على أن يكون القبول مبنيا على التنافس الحر، مع توافر شروط اللياقة والأهلية للتعليم الجامعي .

وأن نظرة تحليلة لموجبات إنشاء جامعة أهلية أو خاصة تبين أن هذه المبررات تتضمن العديد من التناقضات منها :

١- أنه إذا كان التعليم الجامعي لا زال يعاني من نقص في عدد المقبولين فيه منسوبا إلى الشريحة العمرية ١٨ : ٢٣ من السكان فإن ذلك أدعى إلى دعم مخصصات التعليم الجامعي من الميزانية العامة ، خاصة إذا اعتبرنا أن قضية التعليم هي من أولويات الأمن القومي المصري.

وليس طرح نمط تعليم جامعي بديل لا يتميز بشئ إلا لكونه تعليما خاصا بمصروفات يستطيع أصحاب المجاميع المنخفضه والدخول المرتفعه الالتحاق به.

وفي ذلك إخلال بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم لأن نفس الطلاب الحاصلين على هذه المجاميع المنخفضه لا يستطيعون دخول هذه النوع من التعليم لعدم قدرتهم على دفع نفقاته.

٢- أنه أذا كان دستوريا لا يوجد ما يمنع من إنشاء تعليم جامعي خاص أسوة بفتح المجال في التعليم العام، فأعتقد أن في ذلك مقارنة غير منطقية لأن التعليم العام يليه مرحلة عليا يتساوى فيها خريج التعليم العام والخاص في مراحل التعليم الأعلى ، أما المرحلة الجامعية فهي مرحلة منتهية تؤدى مباشرة الى دخول سوق العمل وتحدد المكانة المهنية والاجتماعية للفرد، وهذا اخلال بمبدأ ديمقراطية ومجانية التعليم الذى أقره الدستور في المادة (٨).والمادة (٢٠) منه.

وقد أكدت دراسة المجالس القومية المتخصصه أنه لا بد أن لا يكون في أنشاء الجامعات الاهلية اخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص على اساس أن يكون القبول مبنيا على التنافس الحر ، مع توافر شروط اللياقة والأهلية للتعليم الجامعي والواقع يعطى مؤشرا ان لا أهلية أوليفة في شروط القبول إلا توافر القدرة المالية على نفقات هذا التعليم على الرغم أن مفهوم اللياقة والقدرة يعني القدرة العقلية التي تمكن الطالب من الالتحاق بالتعليم الجامعي ومواصلته،ولو أن الطالب الملتحق بالتعليم الجامعي الخاص مجموعة يقبل بالتعليم الجامعي الحكومي لما التحق بالتعليم الخاص.

ومعنى ذلك أن الاتجاه نحو إنشاء التعليم الجامعى والعالى الخاص والتوسع فيه سوف يؤثر على التركيب الطبقى لأفراد المجتمع ، نظراً لأن التعليم أحد المؤشرات الهامة فى تحديد الوضع الطبقى فى المجتمع ، وقد تأكد ذلك فى بعض الدراسات العلمية فى هذا المجال (٣٢:١٠٧) ،هذا من ناحية ومن ناحية أخرى سوف يؤثر على علاقة التعليم ببناء ما يمكن أن يطلق عليه مجتمع الجدارة "Meritocratic society" ومجتمع الجدارة هو المجتمع الذى يشغل فيه الأفراد من ذوى المؤهلات العليا والخبره المراكز ذات المكانة فى المجتمع بجدارتهم الشخصية ، أى بقدراتهم واستعداداتهم وجهودهم ، وليس بسبب إمتيازات ورثوها (٣٣:٢٠١).

(د) الدراسات التى تناولت علاقة التعليم الجامعى بالطبقة الاجتماعية :

أولا الدراسات العربية :-

١- دراسة فاروق البوهى : بعنوان(الاصل الاجتماعى- الاقتصادى لطلاب الجامعات المصرية)(٣٤)

استهدفت الدراسة التعرف على توزيع الطلاب على الكليات الجامعية المختلفة وفقا للمستويات الاجتماعية الاقتصادية ، وقد أوضحت الدراسة أن طلاب كلتيى الطب والصيدلة بالجامعة يتميزون عن اقرانهم من طلاب الكليات الاخرى وهى العلوم والاداب والتربيه. وأن القبول بكليتى الطب والصيدلة يتحدد وفقا لانتماء الطلاب الإجتماعى الاقتصادى.

٢- دراسة مصطفى درويش بعنوان : ديمقراطية التعليم الجامعى (دراسة ميدانية) (٣٥) :

أجريت الدراسة على عينة من طلاب جامعة اسيوط ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها : أن تمثيل الطلاب بكليات الجامعة من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى يكاد يكون متساويا ، أما من حيث.توزيع الطلاب داخل كل كلية على المستويات الاجتماعية الاقتصادية التى تناولتها الدراسة فقد وجد تباينا ملحوظا.

٣- دراسة حسن سلامة الفقى بعنوان: تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة (٣٦):

تناولت الدراسة بتحليل مفهوم مجتمع الجدارة وتكافؤ الفرص التعليمية ومدى تحقق هذا المفهوم فى النظم التعليمية فى عدة دول مختلفة .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التى تتصل بهذا المفهوم فى المراحل التعليمية المختلفة ، ومنها ما يتصل بمفهوم مجتمع الجدارة وتكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العالى وجاءت أهم النتائج كما يلى :

أنه حدث تقدم ملحوظاً فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العالى فى الوطن العربى نظراً لزيادة معدل الزيادة السنوى فى التعليم الجامعى والعالى فى الفترة من ١٩٦٩ : ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ فى معظم الدول العربية .

مما يؤكد أن الدول العربية تسير قدماً فى التوسع فى التعليم الجامعى تحقيقا لمجتمع الجدارة وتكافؤ الفرص التعليمية.

٤- دراسة الهلالى الشربينى الهلالى : بعنوان : الأصل الاجتماعى الاقتصادى لطلاب جامعة المنصورة (دراسة ميدانية)(٣٧):

استهدفت الدراسة التعرف على الأصل الاجتماعى الاقتصادى لطلاب جامعة المنصورة فى ضوء طبيعة ونوع الكلية التى التحق بها الطلاب ، وعلاقة ذلك بمدى طموحه نحو الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعى والعالى، وذلك بتطبيق الدراسة الميدانية وأدواتها على عينة من طلاب جامعة المنصورة بلغ عددهم ٩٩٦ طالب وطالبه.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

١- يؤثر المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للطالب على طموحه فى الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، وأن الطلاب من الطبقتين العليا والمتوسطه لديهم مستويات عاليه من الطموح ، بالمقارنة بأقرانهم من الطبقتين العامله والهامشية.

٢- أنه على الرغم من النمو المتزايد لتمثيل الطبقات الأقل فى السلم الاجتماعى بمؤسسات التعليم الجامعى ، فلا تزال الطبقة العاملة والهامشية هما الأقل تمثيلا بالتعليم الجامعى، والطبقتان العليا والمتوسطه هما الاكثر تمثيلا فى مؤسسات التعليم الجامعى ، وهذا يؤكد ما ذهبت اليه الدراسة من أن هناك ارتباطاً بين الاصل الاجتماعى - الاقتصادى للطالب وبين إحتمال التحاقه بالتعليم الجامعى .

٣- يختلف توزيع عينة الدراسة على عدد أكبر من أبناء الطبقات الاعلى فى حين تجتذب بقية الكليات (التربية والهندسه والحقوق) عدد أكبر من أبناء الطبقات الأقل رتبه فى السلم الاجتماعى.

ثانياً : الدراسات الاجنبية :

١-دراسة تيرى" Terry Dunn "بعنوان :(التباين فى درجات الطلاب فى المرحلة الثانوية العامة وتكافؤ الفرص فى القبول بالجامعات) دراسة عن القبول بجامعة ميلبورت(٣٨):

استهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين المستوى الاكاديمى للطلاب فى المرحلة الجامعية ونوع المدرسة التى حصلوا منها على الثانوية العامه والطبقة الاجتماعية التى ينتمون اليها .

وقد توصلت الدارسة الى عدة نتائج هامه منها :

١- ان تدنى المستوى الاكاديمى للطلاب فى المرحلة الجامعية يرجع إلى كونهم قد دخلوا الى الجامعة بعد ان حصلوا على الثانوية العامة من مدارس متباينه (حكوميه - خاصه).

٢- أن الطلاب الحاصلين على الثانوية العامه من مدارس حكوميه أكثر تفوقا فى المرحلة الجامعية من أقرانهم الحاصلين على الثانوية العامه من مدارس خاصه.

٣- أن اجراءات القبول فى كليات الجامعة تنحاز ضد طلاب المدارس الحكوميه لان القبول بكلية معنه يتطلب مجموع يتساوى فيه خريج المدرسه الثانويه الحكوميه والمدرسه الثانوية الخاصه.

٤- طالبت الدراسة بأنه لا بد من ايجاد نظام فى القبول يستبعد قدر من الدرجات الحاصل عليها خريج المدرسه الخاصه كى يصبح فى موقف عادل مع زميله خريج المدرسه الحكوميه وافترضت الدراسه على سبيل المثال ٧٠٪ فى المدرسه الحكومية مقابل ٨٠٪ فى المدرسه الخاصه، كماتشير الدراسه إلى ان معظم طلاب المدارس الحكوميه ينتمون الى الطبقه العامله والدنيا.

٢- دراسة جون جونز"John jones" بعنوان " الخلفية الاجتماعية الاقتصادية لطلاب جامعة اوكلاند بنيوزلاند "(٣٩):

استهدفت الدراسة توضيح الأصل الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب الجامعة من الطلاب المنتظمين والمنتسبين ، ومقارنه ذلك بالاصل الاجتماعى والاقتصادى بكافة الجامعات النيوزلاندية ، فى ضوء المركز الوظيفى والمستوى التعليمى للأب وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من اهمها ما يلى :

١- أن المستوى الاجتماعى الاقتصادى لطلاب جامعة أوكلاند أعلى من المستوى الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع الطلابى بكافة الجامعات النيوزلانديه.

٢- المستوى التعليمى لآباء الطلاب بجامعه أوكلاند أعلى من المستوى التعليمى لآباء الطلاب ببقية الجامعات.

٣- المستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب الملتحقين بكليات الطب والحقوق والموسيقى والعماره أعلى من المستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب الملتحقين ببقية كليات الجامعة.

٤- المستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب المنتظمين بالجامعة أعلى من المستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب المنتسبين.

وتؤكد الدراسة أن هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب.

التعليق على الدراسة النظريه والدراسات السابقة :

من خلال عرض مفهوم الطبقة الاجتماعية ومحدداتها إتضح أن من أهم محددات الطبقة الاجتماعية الملكية ومستوى الدخل - والوظيفة ومستوى التعليم.

وتشير معظم الدراسات النظريه والميدانيه الى :

١- أنه على الرغم من التوسع والنمو المستمر فى التعليم الجامعى والعالى إلا أنه فى تطوره ونموه يعتمد فى إجتيازه للطلاب على عناصر مثل مستوى الدخل ، والمستوى الاجتماعى للأسره أكثر من اعتماده على القدرات العقليه .

وهذه الدراسات والبحوث تأثرت فى توجهاتها النظريه بمقولات الاتجاه الراديكالى أمثال" Bowles & Ginites ". مثل دراسة " البوهى " " والشربينى " وكذلك دراسة " جون جونز" والتى تؤكد : أن توزيع الطلاب على كليات الجامعة يتحدد وفقا للمستوى الاجتماعى الاقتصادى.

٢- قليل من الدراسات والبحوث يوضح الدور الايجابى للتربية فى علاقتها بالطبقات الاجتماعية ، وقد أوضحت هذه الدراسات أن التمايز الطبقى داخل المجتمعات أو المجتمع الواحد لا يرجع الى السيطره على ملكية وسائل الانتاج ، وانما يعتمد على دوافع الافراد وعواطفهم أو ما يسميه ' باريتو' بالرواسب حيث يفسر ' باريتو' التفوق لدى بعض الافراد والجماعات بمدى توافر هذه الرواسب والدوافع.

٣-ان معظم الدراسات اختلفت نتائجها فى تحديد طبيعة العلاقة بين علاقة الطبقة الاجتماعية بمحدداتها المختلفه وبين التعليم .. فقد اكدت بعض الدراسات العربية والاجنبيه أنه لا توجد علاقه بين المستوى الاقتصادى - الاجتماعى ونوع التعليم الجامعى الذى يلتحق به الطلاب من الطبقات المختلفه، ومثال ذلك النتائج التى توصل اليها "مصطفى درويش " فى دراسته عن

ديمقراطية التعليم الجامعى بأن تمثيل الطلاب بكليات الجامعة من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى يكاد يكون متساويا .

وكذلك النتائج التى توصلت اليها دراسة " تيرى" والتى توضح إرتفاع المستوى الاكاديمى فى الجامعة للطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية فى مدارس الحكومه عن نظيره الطلاب الذين اتموا دراستهم الثانوية فى مدارس خاصة .

وقد أوضحت أيضا أن نظم القبول فى الجامعة تنحاز لطلاب المدارس الخاصة وطالبت من خلال دراستها بأن تكون نظم القبول محايده وافترضت أن يكون القبول فى الجامعة للطلاب من المدارس الحكوميه على سبيل المثال بمجموع ٧٠٪ مقابل ٨٠٪ للطلاب من المدارس الخاصه.

٤- أن الاختلاف حول طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى والطبقة الاجتماعية انما يتوقف على طبيعة المجتمع وفلسفته ومبادئ السياسه التعليميه فيه، هذا على المستوى النظرى أما على المستوى الميدانى فقد اثبت تضارب نتائج الدراسات ان هذه العلاقة لا يمكن ان تكون واضحه محدده داخل المجتمع الواحد، وإنما تتباين النتائج وفقا للتكوين الطبقى للمجتمع المحلى من ناحية وكذلك التكوين الثقافى والنفسى ، وايضا يتوقف على تفاعل وتشابك العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

وهذا يفسر إلى حد ما اختلاف نتائج دراسة " الشربينى" وكذلك " البوهى " فى مجتمع الاسكندريه والمنصوره عن نتائج " مصطفى درويش " فى اسيوط.

لذلك عمد الباحث إلى ترك تحديد هذه العلاقة يتحدد وفقاً لنتائج الدراسة الميدانية كما يتضح فى الصفحات التالية :

ثالثا : الإطار الميدانى للدراسة :

تستهدف الدراسه الميدانيه توضيح العلاقه بين المستوى الاجتماى - الاقتصادى للأسره وبين التعليم الجامعى للأبناء على إعتبار أن التعليم بصفه عامه والجامعى والعالى بصفه خاصه من أهم محددات الطبقة الاجتماعية ، وذلك بإستخدام أداة لتحديد المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للطلاب فى الكليات الجامعية المختلفة.

أ- أداة الدراسة

استخدم الباحث مقياس تحديد المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للأسرة المصريه المعدل وهو من اعداد عبد العزيز الشخص . وذلك من خلال ثلاثة متغيرات اساسيه هى دخل الفرد فى

الاسره شهريا موزع فى سبعة مستويات ، وظيفه رب الاسره موزع فى تسعة مستويات ، ومستوى تعليم رب الاسره موزع فى ثمانية مستويات ، وأخذ المقياس فى الحسبان مستوى تعليم ربة الاسرة.

وتم حساب المستوى الاجتماعى الاقتصادى بالمعادلة التاليه(٤٠):

ص= أ = ب١س١ + ب٢س٢ + ب٣س٣ + ب٤س٤

حيث يعبر الحرف ص عن المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المطلوب تحديده .

والحرف (س١) عن درجة متوسط دخل الفرد فى الشهر.

والحرف (س٢) عن درجة وظيفه رب الأسرة .

والحرف (س٣) عن درجة مستوى تعليم رب الأسرة .

والحرف (س٤) عن وظيفة ربة الأسرة .

ويمكن اختصار المعادلة السابقة إلى ثلاثة متغيرات فقط لأن متغير (س٤) الذى يعبر عن وظيفة ربه الاسرة اسهامة قليل وترك الباحث حرية الاختيار فى توظيف المتغير الرابع او استبعاده.

وبناء على ما سبق فقد استخدم الباحث المعادله المختصره التى تحتوى على ثلاثة متغيرات فقط وذلك لأن اثناء تفريغ البيانات إتضح أن غالبيه أمهات العينه غير متعلمه ولا تعمل، وبالتالى فإن إستبعاد المتغير س٤ لا يؤثر على تحديد المستوى الاجتماعى الاقتصادى.

وبتطبيق هذه المعادله على الحالات المكونه للدراسه ينتج عنه متصل من الدرجات (٢٨ - ٢١٦) فى سبعة تجمعات ، يضم كل منها مدى معين من الدرجات.

وكل تجمع من الدرجات يعتبر معبراً عن مستوى اجتماعى - اقتصادى تشغله الاسره فى التركيب الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمع.

والجدول التالى يوضح التجمعات ومدى الدرجات الناتج عن تطبيق المعادلة السابقه

جدول رقم (١)

مسلسل	المستوى	مدى الدرجات
١	منخفض جداً	٤٨-٧٢
٢	منخفض	٧٣-٩٦

مسلسل	المستوى	مدى الدرجات
٣	دون المتوسط	٩٧-١٢٠
٤	متوسط	١٢١-١٤٤
٥	فوق المتوسط	١٤٥-١٦٨
٦	مرتفع	١٦٩-١٩٢
٧	مرتفع جدا	١٩٣-٢١٦

ويمكن اختصار هذا المتصل إلى أربع فئات أو مستويات هى :

١- منخفض ٢- متوسط ٣- مرتفع ٤- مرتفع جداً

وهذا يسهل عمليات التحليل والتفسير ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن المستوى منخفض جداً ومنخفض ودون المتوسط تعبر عن المستوى منخفض وأيضا المستوى فوق المتوسط والمتوسط تعبر عن المستوى متوسط.

ب- عينة الدراسة :

طبقت الأداة على عينة عشوائية من طلاب جامعة الزقازيق بلغ حجها (١٠٠٠) طالب وطالبة تم إستبعاد ١٧٠ إستمارة لعدم الاجابه على جميع البنود بإهتمام لتصبح العينه ٨٣٠ طالبا وطالبه يمثلون سبع كليات جامعية روعى فى اختيارها أن تكون ممثله للكليات العمليه والنظريه وكذلك ما يصطلح على تسميتها بكليات القمه والكليات العاديه وذلك فى العام الجامعى ١٩٩٣/١٩٩٤ ، والجدول التالى يوضح حجم العينه موزعه على الكليات الجامعية المختلفة .

جدول رقم (٢) يبين حجم العينة وتوزيعها

الكلية	التربيه	الآداب	التجارة	الزراعه	العلوم	الهندسه	الطب	الجملة
العدد	١٢١	٨٤	٩١	١٣٨	١٠٣	١٤٥	١٤٨	٨٣٠

رابعا : نتائج الدراسة :

استهدفت الدراسة الميدانية الاجابة على السوال الرابع من اسئلة الدراسه والذى يعتبر السوال الرئيسى منها حيث يتضح من خلال الاجابه عليه العلاقه بين توزيع الطلاب على الكليات الجامعية المختلفه وبين طبقاتهم الاجتماعية .. ويعطى ذلك مؤشرا ايضا على علاقه السياسة التعليميه فى الجامعات بالطبقة الاجتماعية وهذا ما سوف تسفر عنه تحليل نتائج الدراسه الميدنية كما يلى :-

المستوى الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب جامعة الزقازيق

أولاً توزيع عينة الدراسه وفقا للمستوى الاجتماعى الاقتصادى يبينه الجدول التالى:-

جدول رقم ٣

يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الاجتماعى الاقتصادى على كليات الجامعة وداخل كل كلية من الكليات المختارة على حده

المستوى	تربية		عدد		سنة		زراعة		علوم		هندسة		طب		العينة الكلية	
	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة	عدد	سنة
مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض	٨٠	٤٠,١	٤٢	٤٠	٣٣	٣٣,٣	٧٨	٥٦,٥	٣٣	٣٦	١٥	٣١	١٠٦	٢٥,٦	٤١٦	٥٠,٩
سنة المستوى المنخفض الى سنة من المستوى فى الجامعة		١٩,٢		١٠		٧,٩		١٨,٨		٧,٩		١٠,٨		٢٥,٤		٥٠٠
مستوى اقتصادى اجتماعى متوسط	٢١	١٣,٤	٢٠	٢٣,٨	٣٣	٣٥,٢	٣٨	٢٧,٥	٣٣	٣٤,١	٣٨	٢٦,٩	٢٨	١٨,٩	٢١٦	٣٥,٥
سنة المستوى المتوسط الى سنة بعد المستوى فى الجامعة		٩,٩		٩,٥		١٥,٦		١٧,٩		١٥,٦		١٧,٩		١٣,٦		٥٠٠
مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع	١٩	١٥,٧	٢٢	٢٦,٢	٢٥	٢٧,٥	٢٢	١٥,٩	٣٥	٣٤	٥٤	٣٧,٣	١٣	٨,٨	١٩٠	٣٢,٩
سنة المستوى المرتفع الى سنة بعد المستوى فى الجامعة		١٠		٩,٦		١٣,٢		١٦,٦		١٨,٤		٢٨,٤		٦,٨		٥٠٠
مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع جدا	١	٠,٨	-	-	-	-	-	-	٢	١,٩	٨	٥,٥	١	٠,٧	١٢	٥,٥
سنة المستوى المرتفع جدا قبل سنة بعد المستوى فى الجامعة		٨,٣		-		-		-		١٦,٧		٦٦,٧		٨,٣		٥٠٠

جدول رقم ٤

يبين توزيع العينة حسب المستوى الاقتصادى الاجتماعى على الكليات الجامعية المختلفة ودلالة الفروق بين هذه التوزيعات بحساب كا٢ للفروق بين التكرارات

المستوى	كلية التربية	كلية الآداب	كلية التجارة	كلية الزراعة	كلية العلوم	كلية الهندسة	كلية الطب	المجموع
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض	٨٠	٤٢	٣٣	٧٨	٣٣	٤٥	١٠٦	٤١٦
مستوى اقتصادى اجتماعى متوسط	٢١	٢٠	٣٣	٣٨	٣٣	٣٨	٢٨	٢١٦
مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع	١٩	٢٢	٢٥	٢٢	٣٥	٥٤	١٣	١٩٠
مستوى اقتصادى اجتماعى مرتفع جدا	١	-	-	-	٢	٨	١	١٢
المجموع	١٢١	٨٤	٩١	١٣٨	١٠٣	١٤٥	١٤٨	٨٣٠

* كا٢ = ١١٣,٨١

* درجة حرية = ١٨

* دلالة الفروق دالة عند مستوى ٠,٠٠١

من الجدولين السابقين يتضح أن ٥٠,١٪ من عينه طلاب جامعة الزقازيق تنتمى الى المستوى الاجتماعى الاقتصادى . المنخفض. وأن نسبه ٢٥,٥٪ منهم تنتمى الى المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط ، بينما نجد ٢٢,٩٪ من عينه الدراسه تنتمى الى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع .

أما المستوى الاجتماعى المرتفع جداً فقد بلغت نسبتهم فى عينه لدراسه ١,٥٪ .

ويتضح من هذا التوزيع ان المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض يمثل ٥٠,١٪ من طلاب الجامعة ، ومعنى هذا أن سياسة التعليم الجامعى لازالت تبقى على تعليم أبناء الفقراء .

وتوضح هذه النسبة أيضا أن أبناء الفقراء يبذلون جهدا كبيرا للوصول إلى التعليم الجامعى فى مجتمع الشرقية ، حيث أن التعليم الجامعى لازال هو أمل هذه القاعدة العريضة من الناس فى ان يجدوا لأنفسهم مكانة اجتماعية تغير من أوضاعهم ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض.

بينما نجد ٢٥,٥٪ من طلاب جامعة الزقازيق ينتمون الى المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط . دراسة الفروق بين تمثيل المستويين المنخفض - والمتوسط نجد أن الفروق داله لصالح المستوى المنخفض.

أما المستوى الاجتماعى المرتفع فقد جاء تمثيله فى الجامعة بنسبة ٢٢,٩٪ من طلاب الجامعة وبمقارنة هذه النسب نجد أنها داله فى مقارنتها بنسبة الطلاب ذات المستوى المنخفض وغير داله بمقارنتها بنسبة الطلاب من المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط .

وبالنسبة للمستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع جداً فقد بلغت نسبته ١,٥٪ من جملة عينةالدراسة وبمقارنة هذه النسبة نجد ان هناك فروق داله لصالح المستويات الاجتماعية - الاقتصاديه من المستوى المنخفض ، والمتوسط والمرتفع ويؤكد ذلك ما ذكره الباحث فى مسلمات البحث ان مجتمع الشرقيه معظم افراده من المستوى الاجتماعى المنخفض والمتوسط .

وتختلف نتائج الدراسه الحاليه عن النتائج التى توصلت اليها دراسه " مصطفى درويش " فى جامعة اسيوط والتى تقضى بأن توزيع الطلاب بكليات الجامعة يكاد يكون متساويا. كما تختلف نتائج الدراسه الحاليه عن نتائج الدراسه التى قام بها " الهلالى الشربينى " فى جامعة المنصورة والتى اقرت بأنه على الرغم من التوسع فى قبول الطلاب بمؤسسات التعليم الجامعى بعد عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٢ فأنه لا تزال الطبقتان العامله والهامشيه هما الأقل تمثيلا بالتعليم الجامعى ، وربما يرجع الاختلاف فى نتائج هذه الدراسات الى الاختلاف فى طبيعة المجتمعات المحليه وتكويناتها الاجتماعية - الاقتصادية.

ثانياً توزيع عينة الدراسة على الكليات الجامعية المختلفة وتمثيل كل مستوى من المستويات الاجتماعية - الاقتصادية داخل كل كلية.

بتحليل الجدولين السابقين يتضح أن توزيع الطلاب على المستويات الاجتماعية الاقتصاديه داخل كل كليه على النحو التالى:

أ- بالنسبه للمستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض:

بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى من عينه طلاب الجامعة ٥٠,١٪ يتمركز ٢٥,٤٪ من هؤلاء الطلاب فى كلية الطب ثم يليها كلية التربيه حيث بلغ تمثيل هذا المستوى فيها ١٩,٢٪ ، ويليهما كلية الزراعة حيث يتمركز ١٨,٨٪ من جملة تمثيل هذا المستوى فى الجامعة ، بينما بلغ تمثيل هذا المستوى فى كليه الهندسه ١٠,٨٪ وفى كلية الآداب ١٠٪ وفى كلية العلوم بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى ٧,٩٪ .

وبنظرة تحليلة لتوزيع تمثيل المستوى المنخفض من الطلاب على كليات الجامعة نجد أن كلية الطب والتربيه يتمركز فيهما قرابه نصف عدد طلاب الجامعة من هذا المستوى ، وربما يرجع ذلك إلى أن الطلاب يفضلون كلية التربية وكلية الطب نظراً لعدم انتظار خريجى هاتان الكليتان للقوى العاملة ودخولهم مباشرة الى سوق العمل.

وتأتى كلية الزراعة فى المرتبه الثالثه فى نسبة تمثيل المستوى المنخفض حيث بلغت هذه النسبة ١٨,٨٪ من نسبة تمثيل هذا المستوى فى الجامعة وربما يرجع ذلك إلى أن مجتمع الشرقيه به العديد من المشاريع الزراعية العملاقه التى تستوعب عددا كبيرا من هؤلاء الخريجين . لهذا نجدأن الاقبال على هذه الكليةيمثل أملافى الالتحاق بعمل اسرع .

ومن ناحية أخرى نجد أن توزيع الطلاب الذين ينتمون الى هذا المستوى على الكليات الجامعية المختلفة نجده يكاد يكون متساويا اذا اخذنا فى الاعتبار تقسيم كليات الجامعة الى كليات قمة وأخرى عادية فنجد تمركز ٣٨٪ من جملة طلاب هذا المستوى فى كليه التربيه والزراعه بينما نجد تمركز ٣٦,٢٪ فى كليتى الطب والهندسه من جملة الطلاب الذين ينتمون الى هذا المستوى .

بينما تساوت كلية التجارة مع كلية العلوم فى نسبه تمثيل هذا المستوى حيث بلغت ٧,٩٪ فى كل منهما مما يؤكد أن ديمقراطيه التعليم الجامعى لازالت تحقق مكاسب إجتماعية واقتصادية لابناء الطبقة المنخفضه المستوى.

ومن ناحية اخرى يؤكد هذا التوزيع أن التعليم لازال يمثل أمل القاعده العرضيه من الفقراء فى الحراك المهنى والاجتماعى.

ب- بالنسبة للمستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط:

بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى من عينه طلاب الجامعة ٢٥,٥٪ يتمركز ٣٥,٨٪ من هؤلاء الطلاب فى كلية الهندسه والزراعه حيث بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى فى كل منهما ١٧,٩٪ من جملة نسبة المستوى المتوسط، ويلى هاتين الكليتين فى نسبة تمثيل هذا المستوى كليتا العلوم والتجاره ، حيث بلغت نسبت تمثيله فيهما ١٥,٦٪ من جملة تمثيل هذا المستوى فى الجامعة .

بينما نجد أن نسبة تمثيل المستوى المتوسط فى كلية الطب بلغت ١٣,٢٪ بينما بلغت نسبته فى كلية التربيه ٩,٩٪ ويصل إلى أدنى نسبة تمثيل فى كلية الآداب حيث بلغت نسبة ٩,٥٪ .

وبتحليل هذه البيانات يتضح ان المستوى المتوسط يتمركز فى اربع كليات هما كليات الهندسه والزراعه والعلوم والتجارة والطب ، ثم يلى ذلك كلية التربيه والآداب ويتضح من ذلك أن المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط يكاد يكون توزيعه متساويا فى معظم كليات الجامعة.

جـ- توزيع طلاب الجامعة على المستوى الاجتماعى -الاقتصادى المرتفع :

بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى من عينة طلاب الجامعه ٥ر٢٥٪ و يتمركز الطلاب من هذا المستوى فى كلية الهندسه حيث بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى فيها ٢٨,٤٪ ثم يليها كليه العلوم حيث بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى ١٨,٤٪ بينما بلغت نسبة تمثيله فى كليه التجارة ١٣,٢٪ فى حين تساوت نسبة تمثيل هذا المستوى تقريبا فى كليه الأداب والزراعه حيث بلغت ١١,٦٪ بينما بلغت نسبة تمثيل هذا المستوى فى كليه التربيه ١٠٪ ، أما نسبة تمثيل هذا المستوى فى كلية الطب فقد بلغت ٦,٨٪ وتعتبر هذه النسبة هى أقل نسبة يمثيل للمستوى الاجتماعى المرتفع .

يفسر ذلك بأنه ربما بريق مهنه الطب ومكانتها الاجتماعية تمثل دافعا قويا أمام الطبقات ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض للالتحاق بها لتحقيق مكانه اجتماعية مرموقه وخاصه أن مجتمع الشرقية يغلب عليه الطابع الريفى ، وتعتبر مهنه الطب هى أمل القاعدة العريضه من أبناء الريف.

د- توزيع طلاب الجامعة على المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع جداً.

بلغت نسبة تمثل هذا المستوى بين طلاب الجامعة ١,٥٪ وهذا يؤكد من جديد أن مجتمع الشرقيه له خصوصيه اجتماعية واقتصاديه ، لأنه مجتمع يغلب عليه الطابع الريفى ، والنشاط

الرئيسى للسكان هو الزراعه ، ذات المساحات الصغيره ، ويتمركز الطلاب من هذا المستوى فى كلية الهندسه بنسبه ٦٦,٧٪ من جملة طلاب هذا المستوى ثم يليها كليه العلوم حيث بلغ تمثيل هذا المستوى ١٦,٧٪ ،أما تمثيل هذا المستوى فى كلية الطب وكلية التربيه فقد بلغت نسبة تمثيلهم ٨,٣٪ من جملة طلاب هذا المستوى فى الجامعة.

يلاحظ من توزيع الطلاب على هذه المستويات الاجتماعية - الاقتصاديه ما يلى :

١- ان كلية الطب والتربيه تحوز على أعلى نسبة تمثيل للمستوى الاجتماعى- الاقتصادى المنخفض - واقل نسبة تمثيل للمستوى الاجتماعى المرتفع جداً .

٢- ان كلية الهندسه والعلوم تحوز على أقل تمثيل للمستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض بينما تحوز على أعلى نسبة تمثيل فى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع ، والمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المرتفع جداً.

ويؤكد هذا التوزيع أن التعليم للعمل مباشرة هدف حقيقى امام أبناء المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض لذلك وجدنا تمثيل المستوى المنخفض ممثلاً اكثر فى كلية التربيه والطب ، بينما نجد أن كلية الهندسه والعلوم تحوز على أعلى مستوى اقتصادى اجتماعى ، لانه لا يوجد ما يسمى بالتكليف للخرجين من كليات الهندسه والعلوم ، كما هو الحال فى خريجى كلية الطب والتربيه ، وتؤكد هذه النتائج حقيقه هامه وهى: أن سياسة التعليم الجامعى لازالت تحقق مبدأ الديمقراطيه وتكافؤ الفرص والجداره لأبناء الطبقات الفقيرة.

ثالثاً : توزيع المستويات الإجتماعية - الاقتصادية داخل كل كلية من كليات الجامعه المختلفة .

يتضح من الجدولين السابقين أن نسبة ٦٦,١٪ من عينة طلاب كلية التربيه يتمركزون فى المستوى الاجتماعى - الاقتصادى المنخفض ، بينما يقل تمثيل المستوى المتوسط والمرتفع حيث بلغت نسبة تمثيل كل منهما على التوالى ١٧,٤٪ ، ١٥,٧٪ وبمقارنة توزيع هذه المستويات نلحظ وجود فروق داله لصالح المستوى الاجتماعى المنخفض .

اما بالنسبة لتوزيع المستويات الاجتماعية - الاقتصاديه فى كلية الآداب نجدأن نسبة تمثيل المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض ٥٠٪ ، بينما نلحظ ارتفاع نسبة تمثيل المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع والمتوسط ، حيث بلغت نسبتهما ٢٦,٢٪ و ٢٣,٨٪ على التوالى.

ويلاحظ على هذاالتوزيع أنه أقرب الى التوزيع الاعتدالى ، على عكس توزيع المستويات فى كلية التربيه .

بينما نجد توزيع المستويات فى كلية التجارة جاءت متمثله الى حد كبير فبلغت نسبة تمثيل الطلاب من المستوى الاقتصادى الاجتماعى المنخفض ٣٦,٣٪ ونسبة تمثيل المستوى المتوسط ، ٣٦٪ والمستوى المرتفع ٢٧,٥٪ ويلحظ على هذا التوزيع أن فئة المتوسط والمرتفع أكثر تمثيلاً فى كلية التجارة أذا ما قارناها بنظيرها بين الفئتين فى كليتى الأداب والتربيه ، وفى مقابل ذلك ينخفض نسبة تمثيل المستوى المنخفض عن مثيله فى كلية الأداب والتربيه .

اما بالنسبه الى كلية الزراعة فنجد ارتفاع نسبة تمثيل المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض عن باقى المستويات حيث بلغت نسبة تمثيله ٥٦,٥٪ بينما بلغت نسبة تمثيل المستوى المتوسط والمرتفع ٢٧,٥٪ ، ١٥,٩٪ على التوالى .

بينما يختلف التوزيع فى كلية العلوم حيث نجد أن التوزيع أقرب إلى التوزيع الاعتدالى بين المستويات الاجتماعية - الاقتصاديه المختلفه ، حيث بلغت نسبة تمثيل المستوى المنخفض ٣٢٪ والمتوسط ٣٢,١٪ والمرتفع ٣٤٪.

ويعتبر هذا التوزيع لصالح الفئات من المستوى المتوسط والمرتفع على حساب المستوى المنخفض ، نظراً لأن نسبة وجود هذه الفئات فى المجتمع أقل من نسبتها فى الجامعة .

أما فى كلية الهندسه فنجد أن الامر مختلف تماما حيث نجد ارتفاع ملحوظ فى نسبة تمثيل المستوى الاقتصادى الاجتماعى المرتفع على حساب المستويين المنخفض والمتوسط فبلغت نسبة تمثيل المستوى المرتفع ٣٧,٣٪ والمنخفض ٣١٪ والمتوسط ٢٦,٢٪ بينما بلغت نسبة تمثل المستوى المرتفع جداً ٥,٥٪ ويعتبر تمثيل هذا المستوى أعلى من نسبة تمثيله فى باقى الكليات الاخرى.

أما فى كلية الطب فنجد على غير المتوقع ارتفاعا كبيرا فى نسبة تمثيل المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض على حساب المستويات الاخرى حيث بلغت نسبة تمثيل المستوى المنخفض ٧١,٦٪ والمتوسط ١٨,٩٪ والمرتفع ٨,٨٪ بينما جاء تمثيل المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع جداً ٠,٧٪ وهذا يعبر من جديد أن التعليم الجامعى المصرى لا زال يحقق قدر كافى من ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية على الرغم من أن المجتمع وتحولاته تتجه نحو الانحياز إلى صالح الفئات الغنيه.

خامسا : خاتمة الدراسة ومقترحاتها

تناولت الدراسة بالتحليل مفهوم الطبقة ومحدادتها واتضح أن من أهم محددات الطبقة الاجتماعيه " التعليم " والتعليم الجامعي والعالى على وجه الخصوص. ويتحقق ذلك كلما كانت سياسة التعليم الجامعى رامية الى تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية لتحقيق ما يسمى بمجتمع الجدارة الذى تقوم الفرص الاجتماعية والتعليمية فيه على مبدأ الاستحقاق وقدرات الفرد وامكاناته العقليه والذهنيه بصرف النظر عن أصله وطبقته الاجتماعية التى ينتمى إليها .

هذا وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن اجمالها فيما يلى :

١-أن دور التعليم فى تحقيق مكانه اجتماعية ووضع طبقى مميز ليس عليه خلاف بين الاتجاهات النظريه المختلفه إلا انه يوجد إختلاف حول حجم هذا الدور وموقعه بين العوامل الاخرى.

٢-اتضح من خلال الدراسه النظريه ان التكوين الطبقى للمجتمع المصرى يختلف فى مراحله التاريخيه المختلفه حيث ينقسم المجتمع فى كل محاولات التقسيم قبل ثورة يوليو الى طبقتين ، يملكون ولا يملكون وأن سياسة التعليم بصفه عامه انحازت كثيرا ' إلى طبقة من يملكون على حساب من لا يملكون ، وقليل من الذين لا يملكون هم الذين تسللوا الى صفوف التعليم وخاصه فى المراحل العليا منه.

وقد تغيرت خريطه التركيب الطبقى بعد الثورة نتيجه الاجراءات والاصلاحيات الرامية الى تحقيق قدر من المساواة فى الحقوق والواجبات أدت فى مجملها إلى توسيع فرص التعليم ، وبالتالى إلى خلق تدرج طبقى وتعدد المستويات الاجتماعية ، ونمو الطبقة الوسطى أو ما يصطلح على تسميتها طبقة المثقفين ، وقد لعب التعليم الدور الأكبر فى هذه الطبقة وتزايدها.

وتتفق هذه النتيجه مع الاتجاهات النظريه المؤيدة للتدرج الطبقى وتعظيم دور التعليم فى إعادة البناء الطبقى فى المجتمعات التى حققت قدراً متزايداً من ديمقراطيه التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.

٣- أنه على الرغم من توجهات الدوله وتحولها نحو الإنفتاح الأقتصادى والسير قدما نحو الخصخصه وتعظيم دور القطاع الخاص فى مؤسسات الإنتاج المختلفه ، إلا أن هذا المد أخذ فى الزحف ليشمل قطاع التعليم بمراحلة المختلفه ، وخاصة مرحلة التعليم العام (الابتدائى الاعدادى ، الثانوى العام) .

وعلى الرغم من ذلك لازال نصيب الفقراء من التعليم الجامعى والعالى كبيرا على الرغم من التحديات التى تواجه تعليم هذه الفئه ، كانتشار الدروس الخصوصيه ، وارتفاع كلفتها ، وكلفه تهيئه المناخ المدرسى والاجتماعى المناسب للتعليم والتفوق.

وقد أكدت هذه النتيجه كثير من الدراسات الاجنبيه والعربيه ، كما تؤكدها نتائج الدراسه الحاليه ، والتى يتضح بصورة جليه فى توزيع الطلاب حسب مستوياتهم الاجتماعية- الاقتصاديه، على كليات جامعة الزقازيق حيث احتلت هذه الفئه اكثر من ثلثى عينه طلاب كلية الطب والتربيه، واكثر من نصف عينة طلاب كلية الآداب والزراعه .

بينما ينخفض تمثيل فئه المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض فى كليات العلوم والهندسه والتجاره إلى الثلث وأقل احيانا كما فى كلية العلوم والهندسه ، بينما نلحظ ارتفاع تمثيل المستويات الاخرى ، ونجد التوزيع فى هذه الكليات اقرب الى التوزيع الاعتدالى ، إلا أن هذا التوزيع يعتبر توزيعا منحازاً اذا ما قارناه بنسبة تمثيل هذه الفئات فى المجتمع .

ويؤكد توزيع المستويات الاجتماعية والاقتصاديه داخل العينه الكلية لطلاب جامعة الزقازيق ،أن تعليم الفقراء لازال يحظى بالاهتمام من جانب سياسة التعليم الجامعى وأن قدراً مناسبا لازال متوفرا من تكافؤ فرص التعليم الجامعى وديمقراطيته . حيث بلغت نسبة تمثيل المستوى المنخفض ٥٠,١٪ ، والمستوى المتوسط ٢٥,٥٪ والمستوى المرتفع ٢٢,٩٪ ، والمستوى المرتفع جدا ١,٥٪ .

ويرى الباحث أن هذا التوزيع اقرب الى التوزيع الاعتدالى اذا ما قورن بتوزيع هذه المستويات داخل المجتمع المصرى ككل.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الدراسه الحالية تقدم بعض المقترحات التى من شأنها تعميق تكافؤ فرص التعليم وتحقيق ديمقراطيته وخاصة الجامعى منه نجملها فيما يلى :

١-عدم تضيق سياسة القبول فى الجامعات وتقليل اعداد المقبولين فى الكليات الجامعية المختلفه ، وذلك لأن العديد من الدراسات والبحوث قد أكدت أن الاتجاه العالمى السائد : هو أن تتولى الجامعات والمعاهد العليا تكوين جيل من الخريجين يخدم النهضه الحضارية وقد تحددت نسبه هؤلاء الخريجين الى مجموع سكان كل بلد بين ١٪ إلى ١,٥٪ من جملة السكان. وانه كلما ارتفعت النسبة كلما كان ذلك معيارا لتقدم الأمة، وأن مصر لم تصل بعد إلى هذا المعدل، آخذين فى الاعتبار أن عدداً كبيراً من هؤلاء الخريجين يعملون خارج مصر فى الدول العربيه الشقيقة.

٢- عدم الانسياط الى دعاوى تقليص التعليم الجامعى وعدم التوسع فيه لأن جامعات مصر لم تقارب المعدل العالمى لاحتياجات السكان من عدد الجامعات والذى يقدر بضرورة توفير جامعة متكاملة من النوع المتوسط فى عدد طلابه لكل مليونين ونصف ، وتأسيسا على ذلك فإن مصر لازالت تحتاج الكثير حتى تقارب هذا المعدل العالمى .(٣١)

٣- الإهتمام بكيف التعليم الجامعى ، وإلا يكون هذا الاهتمام على حساب تقليص عدد المقبولين فى الجامعات ، او بفتح جامعات خاصة ذات مستوى عالى من الإمكانات والمصروفات

٤- تطعيم الكليات الجامعية المختلفة باستحداث تخصصات تقتضيها المرحلة الحضاريه الراهنه ومتغيرات القرن الحادى والعشرين بدلا من إنشاء تعليم جامعى خاص ، يقدم هذا النوع من التخصصات لابناء القادرين فقط الحاصلين على مجموع قليل لا يقبل فى الجامعات ، حفاظا على المستوى العلمى وارتباطه بالقدره والكفاءه العقليه بدلاً من ارتباطه بالقدره الاقتصاديه ، لتحقيق مجتمع الجداره القائم على الكفاءه والقدره العقليه الشخصيه.

٥- ضرورة النهوض باستاذ الجامعة ، علميا بتوسيع التبادل العلمى والثقافى بالجامعات العالميه المتقدمه ، والاهتمام بالمستوى الاقتصادى لإستاذ الجامعة حتى لا يضطر الى البحث عن فرص خارج الجامعة فى صورة إعارات خارجيه للدول العربيه أو فرص داخليه عن طريق الانتداب الكلى أو الجزئى للجامعات الخاصه الأخذه فى النمو والتوسع ، على حساب الجامعات الحكوميه .

٦- ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديده للتعليم الجامعى بما يحقق توفير الامكانات التى تساعد الجامعه على القيام بدورها فى الرقى بالمجتمع.

وأخيرا نقول أن تعليم المجتمع ضرورة اجتماعية واقتصاديه وحضاريه لدخول القرن الحادى والعشرين بمتغيراته المتلاحقه ، المعقده والتى يعتبر التعليم عامة والجامعى خاصه من أهم سبل دخول هذا القرن ، بمتغيراته وصمام الامان للأمن القومى المصرى.

هوامش الدراسة

١- حامد عمار : **التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم - المؤشرات الاوضاع)**،دار ابن سينا للنشر ، القاهرة ، ط ١ ،١٩٩٢م.

٢- جورج بوش : **أمريكا عام ٢٠٠٠ : استراتيجية للتربية** ، ترجمة : محمد عزت عبد الموجود ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩٢.

٣- جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم : مشروع مبارك القومى : انجازات التعليم فى عامين ، اكتوبر ١٩٩٣.

٤- أحمد فتحى سرور : **تطوير التعليم فى مصر** ، جمهورية مصر العربيه ، وزارة التربيه والتعليم ، ١٩٨٧م.

٥- القانون رقم (١٤٩) لسنه ١٩٧٢ **بشأن تنظيم الجامعات ، ولائحته التنفيذيه وفقا لأخر التعديلات** ، الطبعه السابعه المعدله ، الهيئه العامه لشئون المطابع الاميريه ،القاهره ، ١٩٩٢.

٦- الجريده الرسميه العدد (٣١) تابع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ **قانون رقم (١٠١) بشأن انشاء الجامعات الخاصه** . ص ص ١١، ١٤.

٧- سيرلن وباخوت : **أسس الماديه الديالتيكيه ، والماديه التاريخية** ، ترجمة : محمد الجندى ، دار التقدم ، مصر ، ب . ت.

٨- محمود عودة : **أسس علم الاجتماع** ، دار النهضه العربيه ، القاهره ، ب. ت.

٩- المرجع السابق.

١٠- أحمد زايد : **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكيه والنقديه** ، دار المعارف ، ط١، القاهرة ١٩٨١.

11- Rosmary Crombton and gohn Gubbay: **Economic and class structure** , Martin. s, New york , 1978.

12- Dertell Ollman : **Social and sexual Revolution**, south and Boston, U.S.A, 1979.

١٣- أحمد زايد : **مرجع سابق.**

١٤- محمود عودة : **أسس علم الاجتماع** ، مرجع سابق.

١٥- بوتومور : **علم الاجتماع والنقد الاجتماعى** ، ترجمة (محمد الجوهرى وأخرون) ط١ دار المعارف ، القاهره ١٩٨١.

١٦- نيقولاتيماشيف : **نظرية علم الاجتماع، طبعيتها وتطورها** ، ترجمه (محمود عودة واخرون) دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣.

١٧- المرجع السابق .

18- Max Weber : **Class status, in the Logic of social Hierarchies**, Edward D.Laumannet al (Edit.) Markham chicago, 1970.

١٩- سمير نعيم أحمد : **النظريه فى علم الاجتماع (دراسة نقديه)** ط٣، القاهره ، ١٩٨٢.

٢٠-ر. بودون - بوريكو : **المعجم النقدى لعلم الاجتماع** ، ترجمة : سليم حداد،بيروت ،ب ت.

٢١- عبد الباسط عبد المعطى : دراسات التكوين الاجتماعى والبنيه الطبقيه لمصر، **الدراسات المحليه** ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيه ، ١٩٨٨.

٢٢- المرجع السابق.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- بدر سعيد على الأعبرى : **دراسة تحليليه لواقع السياسة التعليمية فى الجمهورية اليمنيه** ، السياسات التعليمية فى الوطن العربى ، المؤتمر الثانى عشر لرابطه التربيه الحديثه بالاشتراك مع كلية التربيه - جامعة المنصورة ، المجلد الأول ، ٧ - ٩ يوليو ، ١٩٩٢.

٢٥- أحمد فتحى سرور : **تطوير التعليم فى مصر**، مرجع سابق.

٢٦- القانون رقم (٤١) لسنه ١٩٧٢ **بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذيه**، مرجع سابق

٢٧- أمانى قنديل وآخرون: **سياسة التعليم الجامعى فى مصر (الأبعاد السياسيه والاقتصاديه)**مركز البحوث والدراسات السياسيه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه، جامعة القاهرة ، ١٩٩١.

٢٨- الجريده الرسميه : العدد (٣١) تابع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ **قانون رقم (١٠١) لسنه ١٩٩٢** ، بشان انشاء الجامعات الخاصه.

٢٩- شيل بدران : **الجامعة الاهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى**، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى " افاق مستقبليه " كلية التربيه - جامعة عين شمس، فى الفتره من ٨:١٠ يوليو، ١٩٩٠.

٣٠- هادية محمد رشاد أبو كليلة : **الطب الاجتماعى علمى التعليم العالى بمصر والسعوديه**، عوامله واتجاهاته المستقبليه ، مجله كلية التربيه جامعة المنصورة العدد (١٨) يناير ١٩٩٢.

٣١- المجالس القومية المتخصصه : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** . الدورة التاسعة ١٩٩١ - ١٩٩٢.

٣٢- شبل بدران : **الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى** ، مرجع سابق.

٣٣- حسن سلامه الفقى : **تكافؤ الفرص التعليميه ، ومجمع الجداره** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٤ ، المجلد (١١) ديسمبر ١٩٨٣.

٣٤- فاروق شوقى البوهى : **الاصل الاجتماعى- الاقتصادى لطلاب الجامعة المصرية (دراسه ميدانيه لبعض كليات جامعة الاسكندريه)** ، دراسات تربويه ، رابطه التربيه الحديثه ، القاهره، المجلد الرابع الجزء (١٨) مايو ١٩٨٩.

٣٥- مصطفى درويش : **ديمقراطيه التعليم الجامعى (دراسه ميدانيه)**، الاسكندريه ، مطبعة رويال ، ١٩٨٣.

٣٦- حسن سلامه الفقى : **مرجع سابق.**

٣٧- الهلالى الشربينى الهلالى : **الاصل الاجتماعى - الاقتصادى لطلاب جامعة المنصورة (دراسه ميدانيه) ،التعليم الجامعى فى مصر (تحديات الواقع و المستقبل)** ضمن بحوث المؤتمر السنوى الأول ، للمركز تطوير التعليم الجامعى ، بدار الضيافه ، جامعة عين شمس ، سبتمبر ١٩٩٤.

38 - Terry Dunn : **Bias in HsC scores and Equality of Access of Universities**. Center for the study of Higher Education, Australia, April 1981.

39- John Jones : **The Socio - Ecomonic Background of students at the University of Aukland Higher Education Research Office**, the university of Auckland, New Zealond , 1987.

٤٠- عبد العزيز السيد الشخصى : مقياس تقدير المستوى الاجتماعى - الاقتصادى للاسرة المصرية المعدل : دراسة مقارنة بين عقدى السبعينيات والثمانينات ، دراسات تربوية ، المجلد الثالث ، الجزء (٢) مايو ١٩٨٨ م .